

لِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جُمُهُورِيَّةُ مَصْرُ الْعَرَبِيَّةُ

رَئَاسَةُ الْمُهُوَّرَيَّةِ

الجريدة الرسمية

الثمن ٤ جنيهات

السنة الاثانية والستون	الصادر في ٢ ذي القعدة سنة ١٤٤٠ هـ الموافق (٥ يوليه سنة ٢٠١٩ م)	العدد ٢٧ (مكرر)
---------------------------	---	----------------------

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٥٥٨ لسنة ٢٠١٩

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في شأن التسعير الجبى وتحديد الأرباح وتعديلاته :

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن الهيئة المصرية العامة للبترول :

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بفتح اعتمادين إضافيين بالموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٠٧ : ٢٠٠٨/٢٠٠٧

وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ في شأن الضريبة على القيمة المضافة :

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٩ بشأن ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٢٦ لسنة ٢٠٠٦ :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٠٨ لسنة ٢٠١٢ المعدل بالقرار

رقم ١٢٣٦ لسنة ٢٠١٢ :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٦٠ لسنة ٢٠١٤ :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٠٧ لسنة ٢٠١٦ :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٣٥ لسنة ٢٠١٧ :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٣٠ لسنة ٢٠١٨ :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٦٤ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل لجنة فنية

تسمى لجنة متابعة آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية :

وعلى قرار وزير البترول والثروة المعدنية رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٩٢ :

وعلى قرار وزير البترول رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٠٤ :

وعلى قرار وزير البترول والثروة المعدنية رقم ٥٠٥ لسنة ٢٠١٩ بتحديد أعضاء

اللجنة المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٦٤ لسنة ٢٠١٨ المشار إليه :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرار:

(المادة الأولى)

تتولى اللجنة المشكّلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٦٤ لسنة ٢٠١٨
والصادر بتحديد أعضائها قرار وزير البترول والثروة المعدنية رقم ٥٠٥ لسنة ٢٠١٩
المشار إليهما ما يلى :

- ١ - متابعة المعادلة السعرية بصورة ربع سنوية بحيث يتم ربط سعر بيع المنتجات البترولية بالسوق المحلي باستثناء البوتاجاز والمنتجات البترولية المستخدمة من قبل قطاعي الكهرباء والمخابز ، بنسبة زيادة ونقص متوسط السعر العالمي الخام برنت وسعر الصرف . كما سيتم مراعاة التكاليف الأخرى والتي ستعدل بشكل غير دوري .
- ٢ - متابعة تنفيذ الآلية وتقديم التوصيات والمقترنات الازمة لضمان التنفيذ الجيد لها ومعالجة أي مشاكل أو قصور أو ثغرات تظهر عند التطبيق الفعلى .
وتعرض اللجنة توصياتها ومقترناتها على وزيري البترول والثروة المعدنية والمالية ، لاتخاذ ما يلزم بشأنها .

(المادة الثانية)

تطبق آلية التسعير التلقائي على المنتجات البترولية تسليم المستهلك شاملًا الضريبة على القيمة المضافة باستثناء البوتاجاز والمنتجات البترولية المستخدمة من قبل قطاعي الكهرباء والمخابز ، وذلك اعتباراً من نهاية شهر يونيو ٢٠١٩ ، وذلك بعد الوصول لتفعيلية التكلفة . وسيتم مراجعة سعر بيع هذه المنتجات في السوق المحلي على النحو الوارد بالمادة الأولى من هذا القرار على ألا تتجاوز نسبة التغيير في سعر بيع المستهلك ارتفاعاً وانخفاضاً عن (١٠٪) من سعر البيع الساري .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢ ذى القعده سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ٥ يوليه سنة ٢٠١٩ م) .

رئيس مجلس الوزراء
دكتور / مصطفى كمال مدبولى

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٩/٦٥

الهيئة العامة لشئون المطبع الأُمَّارِيَّة

٢٠١٩ / ٧ / ٦ - ٢٠١٩ / ٢٥٠٢٤